

**اجتماع مجلس الأعمال المصري التركي**  
**الاربعاء الموافق ١٠ مايو ٢٠٢٣**  
**بمقر الجمعية**

عقد الجانب المصري لمجلس الأعمال المصري التركي برئاسة الأستاذ عادل اللمعي اجتماعا يوم الأربعاء الموافق ١٠ مايو ٢٠٢٣ بمقر الجمعية ، وقد شارك في الاجتماع الدكتورة نيفين عبد الخالق عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس لجنة التنمية المستدامة، السفير عبد الرحمن صلاح السفير المصري السابق في أنقرة ، والسيد نهاد أكينجي رئيس جمعية رجال الأعمال الاتراك المصريين، والأستاذ حمادة العجواني نائب رئيس الجمعية، والأستاذ خالد مرسي، والأستاذ حازم بدر عضوا مجلس الإدارة جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك، بالإضافة إلى عدد من أعضاء الجانب المصري بمجلس الأعمال المشترك وجمعية رجال الأعمال المصريين.

عقد الاجتماع بهدف استعراض فرص التعاون الاقتصادي التجاري والاستثماري بين القطاع الخاص في البلدين ومناقشة فرص زيادة الإستثمارات و التجارة بين القاهرة وانقرة، واستئناف اجتماعات مجلس الأعمال بعد توقف دام لمدة ١٠ سنوات، ومناقشة سبل دعم وزيادة العلاقات الثنائية بين البلدين بجانب الأفاق الجديدة لجذب الاستثمارات التركية لمصر خلال المرحلة المقبلة

**الأستاذ/ عادل اللمعي - عضو مجلس إدارة الجمعية ورئيس مجلس الأعمال المصري التركي:**  
أشار إلى النقاط التالية:

- في البداية رحب بالسيد السفير عبد الرحمن صلاح كعضوا فخريا و مستشارا لمجلس الاعمال المصري التركي
- وأفاد أن مجلس الأعمال المصري التركي من أقدم مجالس الأعمال حيث أنشئ عام ١٩٩٣ و كان آخر إنعقاد للمجلس المشترك قد عقد في ٢٠١٧ و كان اجتماعا بروتوكولياً
- يأتي هذا اللقاء في إطار رغبة جمعية رجال الأعمال المصريين في تنشيط مجلس الأعمال المشترك حرصاً على جذب الاستثمارات التركية إلى مصر وتنشيط التبادل التجاري حيث أن تفعيل المجلس المشترك يعد اللبنة الأولى لعودة العلاقات المصرية التركية.
- يقوم مجلس الأعمال حالياً بوضع خطة العمل المستقبلية لعودة العلاقات الاقتصادية وعلي رأسها بحث عقد الدورة المشتركة السادسة عشر للمجلس وتنظيم العديد من الزيارات المتبادلة لوفود رجال الأعمال في البلدين خلال الفترة المقبلة.
- دراسة احتياجات الأسواق والتصدير وتحقيقا لمبدأ المنافسة العادلة واستغلال الفرص الاستثمارية والتجارية لصالح الميزان التجاري للبلدين.
- تكثيف التواصل بين مجلس الأعمال المشترك و جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك للتواصل مع كافة الأطراف ومنظمات الأعمال والمستثمرين في مصر لدفع الاستثمار المشترك و جذب المزيد من رؤوس الأموال والشركات التركية من خلال عمل تحالف مع منظمات الأعمال والمؤسسات المناظرة في تركيا.

## السفير عبد الرحمن صلاح سفير مصر السابق في أنقرة

أشار إلى ما يلي:-

- رغم تخفيض مستوى العلاقات السياسية إلا أن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا لم تتأثر واستمرت في النمو خلال العشر سنوات الماضية، مؤكداً رغبة البلدين في عودة العلاقات الاقتصادية.
- هناك اهتماما كبيرا من الجانب التركي بالدخول للسوق المصري نظرا لما يتمتع به السوق المصري من تنوع وكذلك لما لمصر من اتفاقيات تجارية واعفاءات جمركية و على رأسها اتفاقية الكويز.
- الصادرات المصرية من المصانع التركية العاملة بمصر تحقق نسباً كبيرة خاصة في مجال المنسوجات والملابس والمفروشات وقطع غيار السيارات.
- من المتوقع أن يكون هناك انفتاحا أكثر للملفات الاقتصادية والسياسية خلال الفترة المقبلة خاصة في ظل تشابه الظروف الاقتصادية والاجتماعية وأيضا قدرة المستثمرين الأتراك في السنوات الماضية على التكيف مع السوق المصرية والتعامل مع العمالة والأجهزة الحكومية.
- هناك أهمية قصوى للبناء على ما تحقق من مشروعات للتعاون المشترك واستغلال التقارب الاقتصادي والرغبة بين رجال الأعمال في البلدين في مجال التجارة والصناعة والاستثمار ومنها الاستفادة من وجود خط أنتمان تركي بقيمة مليار دولار لتمويل الاستثمار المشترك وهي أداة لرجال الأعمال ما زالت سارية حيث يمكن الحصول على تمويل بنسب ٨٥٪ وبسعر الفائدة السائدة في تركيا والتي تبلغ ٩٪ حالياً.
- الاطلاع على المشروعات التي كان قد تقدم بها الجانب التركي لوزارة التعاون الدولي ومنها مشروعات إعادة تدوير المخلفات الصلبة وأيضا مشروع عن دور القطاع الخاص في القضاء على العشوائيات وتطويرها حيث يوجد بالوزارة ١٢ نموذج تركي.
- ضرورة الاستفادة من خبرة الأتراك في صناعة الغزل والنسيج في الإنتاج والتصدير بالإضافة إلى بحث أسباب المشروعات المشتركة التي توقفت مثل خط الرورو، بجانب التعاون الثقافي والفني والأدبي في قطاع النشر وإنتاج الأعمال الفنية.

## السيد نهاد أكينجي رئيس جمعية رجال الأعمال الأتراك

- أكد على أن المناخ الاستثماري في مصر يمثل فرصة للشركات التركية خاصة مع استغلال اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين وارتفاع تكاليف الإنتاج من العمالة والطاقة والغاز في تركيا مما يمنح الأتراك الميزة والقدرة على التصنيع في مصر والتصدير لتركيا.
- أشار إلى أن الاستثمارات التركية في مصر زادت خلال عامين بقيمة ٢ مليار دولار، كما تم ضخ ٣٠٠ مليون دولار إضافية خلال الشهور الماضية، وبلغ عدد الشركات التركية في مصر ٢٠٠ شركة، منها ٤٠ شركة كبرى، لافتاً إلى رغبة العديد من الشركات كثيفة العمالة للاستثمار في السوق المصرية مع توافر دراسات جاهزة عن احتياجات المصريين والتصدير.
- بدأت جمعية رجال الأعمال المصريين الأتراك في دراسة ملفات الاستثمار في المناطق الحرة وخارجها في مصر، وسيتم مناقشتها مع مجلس الأعمال المصري التركي بهدف التعاون المشترك في جذب المستثمرين الأتراك والوصول إلى أكبر عدد من المستثمرين من خلال إقامة ورش عمل واجتماعات ثنائية وزيارات متبادلة والترويج لقصص النجاح التي حققتها الشركات التركية المستثمرة في مصر.

- هناك اهتمام كبير للاستثمار الصناعي التركي في مصر لأكبر شركات الغزل والنسيج الراغبة في إقامة مصانع إلا أن الوصول إليها يتطلب عمل دعاية للفرص المتاحة مع تقديم ملف كامل عن الحوافز و المزايا الاستثمارية في مصر.
- وفقا لأحدث الإحصائيات التركية، فإن حجم التبادل التجاري خلال عام ٢٠٢٢، سجل نحو ٩,٧ مليار دولار، مشيراً إلى أن الصادرات التركية لمصر سجلت نحو ٤,٥ مليار دولار بينما تجاوزت الصادرات المصرية لتركيا ٥ مليارات دولار.

### وقد أوصى المشاركون في الاجتماع بما يلي :

١. أهمية عقد الدورة السادسة عشر لمجلس الأعمال المشترك خلال الفترة القادمة على أن يسبقه اجتماع افتراضي مع الجانب التركي (لرؤساء المجلس من الجانبين و الإدارة التنفيذية ) للتعارف و الترتيب للفعاليات القادمة ووضع خطة عمل للتحرك.
٢. ضرورة الاهتمام بالتعاون السياحي و التعليمي و الصحي المشترك و أيضاً مجالات الطاقة.
٣. منح حوافز تشجيعية لبعض الصناعات مثل صناعة الملابس الجاهزة
٤. ضرورة تبني مجلس الأعمال المصري التركي الترويج لفرص الاستثمار الثقافي والفني والأدبي والصحافة والنشر والترجمة
٥. دعم فكرة إقامة مدرسة أو معهد متخصص لتدريب وتأهيل العاملين في صناعات الغزل والنسيج في مصر.
٦. تنظيم مؤتمر بالتعاون مع كافة الاطراف المعنية لجذب الاستثمارات و الصناعات التركية لمصر
٧. عمل ندوات وورش عمل قطاعية
٨. الاستفادة من خط الائتمان الممنوح بقيمة ١٠٠ مليون دولار و الذي يمنح تمويل يصل الي ٨٥٪ للمكون التركي بسعر فائدة ٩٪.